

## القرية والاصلاح الريفي في مصر

في مقال سابق<sup>(١)</sup> تناولنا حديث الفيضان وأثره في الحضارة المصرية ، ورأينا أن هذا الفيضان ظاهرة طبيعية عاصرت الحضارة منذ نشأتها الأولى في أرض وادي النيل ، وكان لها أكبر الأثر في تكييف الحياة المصرية وإبرازها في طابعها المعروف الذي احتفظت به على مر السنين . وقد كان الفيضان الحبشي وارتفاع الماء في أواخر كل صيف وأوائل كل خريف مصدر خطر مشترك بالنسبة للمجتمع المصري ، ومصدر خير مشترك في الوقت نفسه ؛ وكان دفع هذا الخطر وجلب هذا الخير مدعاة لأن يتكاتف المجتمع وتتضافر جهود أفرادهِ ؛ فبعث ذلك روح الوحدة والنظام في حياة المجتمع الريفي منذ البداء ؛ وظهرت الجماعات التي كانت تعيش على ضفاف النيل بمظهر الأمة الموحدة قبل أن يظهر غيرها من الأمم ؛ وتمثل روح الوحدة والنظام في العمل والنشاط الزراعي في الحقول من جهة ، وفي حياة القرية والسكنى الريفية المستقرة من جهة أخرى . وقد عرضنا في المقال السابق لبعض مظاهر النشاط الزراعي وارتباطها بفيضان النيل وتنظيم الاستفادة من مياهه إضافة كانت أساس الحياة المادية ، بل أساس المدنية الزراعية في مصر . وقد يكون من الخير أن نتابع الآن هذا البحث فيما يتصل بالقرية المصرية التي هي نواة المجتمع ، وتمثل فيها حياة الاستقرار والانتقال من المرحلة القبيلية إلى المرحلة الحضرية ، التي كتب لها الدوام والاستمرار في مصر خلال آلاف كثيرة من السنين .

وإذا كانت القرية المصرية قد مثلت نواة المجتمع الريفي ، فيها تركزت حياته وتكيفت معيشته ، واستقرت نظمته وتقاليده حتى اتخذت طابعها الذي لم يستطع الزمن ولا الأيام أن تمحوه أو أن تغيره ، فإن من الحق علينا ونحن الآن بسبيل إصلاح الريف وحياته القروية أن ندرس هذه القرية دراسة دقيقة ، قد لا يكون

(١) الكاتب المصري عدد ١٣ (أكتوبر ١٩٤٦) .

هذا مجالها من الناحية الفنية الخالصة ، ولكن لها مع ذلك جانباً ينبغي أن يهتم له أكبر عدد من أبناء مصر الراغبين في أن يتعرفوا على بيئتهم ، وأن يهتموا العبرة من دراسة تاريخهم الاجتماعي والقومي العام ؛ بل ينبغي أن يهتم له أكبر عدد من غير أبناء مصر ، والراغبين في تعرف شيء عن تاريخ المدينة البشرية ، وتاريخ هذه الأمة العريقة التي ساهمت بحياتها الريفية وقراها المستقرة في نشأة المدينة والاحتفاظ بتراتها على مر السنين . ولقد كانت القرية خلال أجيال طويلة عامل استقرار هام ، بل نواة دار من حولها نشاط الجماعات البشرية الريفية في أرض الكنانة . . . وحق بذلك على من يهتمون بتراث الإنسانية وحضارتها المستقرة أن يدرسوا هذه المظاهر العريقة من حياة الإنسان في هذه الأرض الطيبة ، التي كتب لها أن تكون أم المدنات .

ولقد رأينا في المقال السابق أن الحياة في الريف المصري بقيت على استقرارها القديم آماداً طويلة ؛ فكان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يرويه الفيضان بانتظام في كل عام ، ثم يفلحها أبناء الوادي على طريقته المتوارثة التي احتفظوا بها حتى جاء العهد الحديث ، فظهر الري الدائم ، وجاء ما يمكن أن نسميه الثورة الزراعية ، وانقلبت حياة الريف رأساً على عقب ، فامتد النشاط الزراعي ليشمل العام كله بدلاً من الاقتصار على فصل واحد ومحصول واحد في العام ، وتكاثر الخلق في القرى ، وتشابكت مصالحهم المادية وامتدت فيما وراء حدود القرية ، بل تعدتها إلى جهات أخرى في القطر أو خارجه فيما وراء الصحراء أو ما وراء البحار ؛ وخرجت القرية بذلك كله إلى حياة جديدة تتعدى الحوض أو الحياض التي تحيط بها ، وتتأثر بأمور بعيدة عن نطاقها وخارجة عن طاقتها ، تتصل بالحكومة المركزية القائمة في عاصمة البلاد ، والتي يصدر عنها تدبير الاقتصاد الزراعي كله ورسم الخطة للتوسع الزراعي الحديث في الري والصرف واختيار المحاصيل وغير ذلك ، كما تتصل أيضاً بالعالم الخارجي ، بعد أن ارتبط اقتصاد الريف المصري في العهد الحديث بالأسواق الخارجية ، يغذيها بالقطن وغيره من المحصولات ، ويعتمد عليها في استيراد غير قليل من المصنوعات .

وقد كان طبيعياً أن يترتب على هذه الثورة في الحياة الريفية المصرية ، بعد أن دخلها الري الدائم واتصلت بالعالم الخارجي اتصالاً وس مقومات الحياة المادية وأسسها الاقتصادية مساساً قريباً . . . ترتب على ذلك كله وصاحبه غير

قليل من الاضطراب لا تزال نلص آثاره ؛ فقد استلزمت الحياة الجديدة غير قليل من التغيير والتحوير في نشاط الريف ومعيشته القروية المستكنة . وحاولت القرية المصرية وأبناءؤها أن يلائموا بين ظروفهم القديمة وبين مقتضيات العصر الحديث ومحاولات لم تكن كلها سعيدة العواقب ولا موفقة السيل . ثم جاءت هذه السنوات الأخيرة فظهرت في البلاد اتجاهات جديدة تهدف إلى ما اصطلاح الناس على أن يسموه الإصلاح الاجتماعي . بدأه الذين يبشرون بالحركة في بعض أركان المدن وأحيائها الفقيرة ؛ ثم انتهى بهم الأمر إلى ضرورة إنقاذه إلى الريف وقراه النائية . . . ذلك أن سكان الريف يمثلون الكثرة الساحقة من شعب مصر ، بل هم يمثلون أكثر من ثلاثة أرباعه . ونحن بلا جدال أمة تعيش في القرى أكثر مما تعيش في المدن ، ويستند إنتاجها القومي إلى سواعد سكان الريف أكثر مما يستند إلى سواعد سكان المدن . وإذا نحن هدفنا إلى إصلاح حياتنا القومية فينبغي أن نبدأ بالريف وأهله ؛ فهم قوام الأمة ، وهم عماد إنتاجها ؛ بل هم القوامون الحقيقيون على تراث مصر القديم ، وهم الذين هزتهم الحياة الجديدة وصدمتهم أعنف الصدمات بما اقتضته ولا تزال تقتضيه من تغيير وتحوير . ومع ذلك فقد يكون من الخير لأولئك الذين يعرضون للإصلاح الاجتماعي ، ويشاركون في رسم خطته ، أن يبدءوا بالتعرف على المشكلة في وضعها العلمي والتاريخي الصحيح ؛ إذ ليس الإصلاح الاجتماعي مما يمكن أو يجوز ارتجاله ، أو حتى نقل وسائله وأساليبه نقلا عن غيرنا من البلدان والأمم التي سبقتنا إلى إصلاح حياتها الريفية ودعمها قبل أن تتصدع أمام ضغط الحياة الحديثة . وإنما ينبغي أن تسبق الإصلاح دراسة عميقة لمشكلات الريف في وضعها الطبيعي والبشري . وإذا كانت هذه الدراسة ضرورية بالنسبة لغيرنا من الأمم التي أخذت بالإصلاح ، فإنها ألزم بالنسبة لمصر والمجتمع المصري . فنحن أمة تعيش في الماضي بقدر ما تعيش في الحاضر أو في المستقبل ؛ وليست حياتنا في الماضي راجعة إلى أننا نحافظون نستمسك بالقديم لمجرد قدمه ، وإنما نحن نعيش في الماضي لأن كثيراً من نظمنا وتقاليدها نشأت في البيئة المصرية نشأة طبيعية ، ولم تكن مستعارة من الخارج استعارة طارئة ؛ فهي بنت البيئة ، نشأت فيها ، وتغذت بلبائها ، ثم عاشت وعمرت لأنها كانت صالحة للحياة والبقاء والتعمير . ولم تكن هناك ضرورة ملحة على المصريين خلال أجيالهم المتعاقبة في أن يغيروا

حياتهم المادية ونظام زراعتهم ؛ فلم يغيروا شيئاً من ذلك إلا بقدر معلوم . كذلك الحال في تقاليدهم ونظمهم الاجتماعية التي تتصل بحياة الريف ؛ فقد بقيت كلها أو جلها على الزمن ، لأنها كانت صالحة للبقاء . وليس من العلم الصحيح ولا الروح العلمية السليمة ، بل ليس من الإنصاف ، أن تفسر احتفاظ الريف والحياة القروية المصرية بنظمها وحياتها القديمة على أنه راجع إلى حب المصريين للمحافظة على القديم ؛ فذلك تعليل ، إن صح في بعض نواحيه ، فهو أبسط من أن يفسر ما حدث في تاريخ مصر الطويل ، وما اكتنفه من أحداث جسام ، اهتزت لها جوانب أخرى من حياة مصر والمصريين . وإذا كان المصريون محافظين على كل قديم في حياتهم وحضارتهم ، فكيف تفسر تغييرهم لغتهم التي يتكلمون والتي يكتبون ؟ واستبدلهم بدينهم ديناً آخر مرة أو مرتين ؟ وجمعهم بين القديم والحديث في كثير من مظاهر حياتهم وألوان ثقافتهم القديمة والحديثة ؟ واقتباسهم عن العالم الخارجي ، واتصالهم بأفهامهم وحضاراتهم في الشرق والغرب على حد سواء ؟ الحق أن ما يقال عن الجمود وروح المحافظة على القديم في مصر ، وتمسك المصريين بقديمتهم لمجرد قدمه ، قول لا يجوز أن يطلق على علاقته ، لأنه لا يطابق الحقيقة الواقعة مطابقة علمية صحيحة . ولعلنا أن نعود إلى هذا الموضوع يوماً في مقال ما .

ولكن الشيء الذي يهنا الآن إنما هو أن الحياة الجديدة والثورة الزراعية الحديثة في مصر قد هزت الريف وقراه هزات عنيفة اقتضت كثيراً من التغيير بعد ثبات طويل في بعض نواحي الحياة . وعلى من يريد أن يعرض للإصلاح والتجديد في الريف أن يدرس المجتمع الريفي وحياته القروية في ضوء ما اكتنف نشأة النظام الزراعي والقروي في مصر من ظروف طبيعية وبشرية . وعليه فوق ذلك أن يدرس العوامل الجغرافية والتاريخية التي أثرت في حياة المجتمع بل كيفتها منذ البداية ، تلك العوامل التي ربما كانت مسئولة إلى حد بعيد أو قريب عما بدا لنا أول الأمر كأنه جمود في حياة القرية المصرية ونظامها خلال أجيال طويلة . ومن الخير لمن يريد التجديد والتغيير أن يلم بعوامل الثبات التقليدية ، التي لا بد أن تدافعه في جهوده ؛ وقد يتوقف على خطته إزاءها نجاحه أو إخفاقه . . . بل قد يكون من الخير الحق ، ونحن بصدد الإصلاح ، أن نلم بقوى الطبيعة والمجتمع التقليدية ، فنجندها تجنيداً ، ونوجهها وجهة

الخير والحق توجيهاً ، فتغدو جميعاً في جانب الإصلاح ، بدلا من أن تبقى في جانب ما يسميه بعضنا جموداً ، وما يسميه بعضنا الآخر استمساكاً بالقديم أو إعراضاً عن التجديد ، وقد يسميه فريق منا عدم اكتراث بما يستلزمه العصر الجديد من نزوع إلى التطور وأخذ بسبيل التجديد .

ولقد تأثرت القرية المصرية في نشأتها وتطورها بعدد من العوامل الأساسية ، نستطيع أن نختار منها الآن ما نجمه في نقط أربع : هي الموقع المحلي والمكان الذي تحدد الظروف الطبيعية أن تقام فيه القرية . ثم المركز الجغرافي وعلاقة القرية واتصالاتها بغيرها من القرى في البيئة الريفية . ثم المواد التي تبنى منها القرية وموارد الطبيعة المصرية من هذه الناحية ، وما يتصل بذلك من تصميم القرية تصميمياً يتفق وظروف البيئة وحاجات المجتمع القروي . ثم أخيراً معيشة القرويين في قريتهم ، واتصال ذلك بشؤون الإدارة والأمن والنظام ، وعلاقتها بالحكومة الإقليمية أو المركزية . وجميع هذه النواحي قد تأثرت القرية فيها بالظروف الطبيعية والبشرية للبيئة المصرية . وهذا ما سنحاول أن نعالجه الآن في شيء كثير من الإيجاز .

فأما عن الموقع والمكان فإن أرض مصر امتازت على غيرها من مواطن الحضارة القديمة بأنها أرض مستوية منخفضة ، يهددها فيضان النهر في كل عام تهديداً مباشراً بالإغراق ، وغير مباشر بالرشح . وعند ما نزل المصريون أول ما نزلوا من الصحراء إلى الوادي ، بين الألف السادسة والألف الخامسة قبل الميلاد ، كان عليهم أن يتحولوا من الحياة القبليّة ، أي التي تكون القبيلة فيها وحدة المجتمع ، إلى الحياة الإقليمية ، أي التي يكون فيها الإقليم أو الوطن الصغير رباط المجتمع . وكان هذا الإقليم في العادة قسماً من الوادي ، تحوّل فيما بعد إلى مجموعة من الحياض التي يغمرها الفيضان ويفلحها الناس بعد انحسار مياهه . وفي هذا القسم حاول السكان الأولون أن يقيموا قراهم ؛ فكان عليهم أن ينشئوا أول الأمر كومات كبيرة من التراب ، ترتفع فوق مستوى الفيضان وتثبت لتيار الماء الجارف وقت اندفاع المياه ؛ وكثيراً ما تبطنّ جنبات هذه الكومات بالأحجار الجيرية البيضاء ، يجلبها القوم من حافة الهضبة إن كانت قريبة ، أو بأعمدة من جذوع الأشجار وجدائل من الأحراش والأعشاب إن كانت الكومة بعيدة عن الهضبة ومعرضة في بعض جنباتها لتيار جارف ،

وذلك حتى لا تنهار الكومة ويجرفها الماء . وقد كانت إقامة هذه الكومات والمحافظة عليها ضرورية ، حتى يمكن إقامة مباني القرية في مكان أمين ، لا يهدده الفيضان . كما كان من المستحيل عمليا على شخص بمفرده ، أو حتى على أسرة أو مجموعة صغيرة من الأفراد أن تقيم لنفسها كومة صغيرة تبني بيتها فوقها ؛ لأن تلك الكومة الصغيرة يسهل أن يطغى عليها الماء ، وأن يصدع جوانبها التيار ؛ فضلا عن أنها في وقت الفيضان تصبح في عزلة عن غيرها من أماكن السكنى ، فتصعب حياتها ، ويسهل السطو عليها ، لأنها لا تتمتع بما تتيحه القرية الكبيرة لأهلها الكثيرين المتضامنين من أمن وسلام . لذلك كله وجد السكان في وادي النيل الأدنى ودلتاه أنفسهم مضطرين منذ بدء الحضارة الزراعية المستقرة إلى أن يعيشوا في قرى كبيرة ، تتوج كومات كبيرة منتشرة بين الأحواض ؛ بعضها قريب من الصحراء أو ملتصق بها ، ولكن أغلبها مجاور للنهر أو منتشر في سهل الدلتا الفيضي ، حيث لا عاصم من الماء إلا هذه التلال الصناعية التي بنتها يد الإنسان ، والتي يعتصم بها وقت الفيضان كل من يسعى وما يسعى على الأرض من أحياء ، فهي ملجأ الإنسان والحيوان على حد سواء .

وهكذا تركزت الحياة الريفية كلها في القرية التي أصبحت تلها بحكم الضرورة مسرح النشاط البشري كله خلال فترة الفيضان . وقد كانت ضرورة إقامة التل الصناعي مبعث الوحدة والتضامن في المجتمع القروي ؛ وبقيت كذلك خلال عصر التاريخ ، يحافظ سكان القرية على التل ، ويضيفون إليه من الأتربة ما يحفظ كيانه ، ثم يعيشون فوقه متضامنين متكاتفين متشاركين في الشعور بالخطر إبان الفيضان ، حتى إذا ما انجابت المياه نزلوا إلى الحياض يفلحونها ، ثم يحصدون ما يزرعون ، ويجهدون من جديد في تطهير مسالك الماء ، وترميم جسور الحياض ، استعداداً لموسم الفيضان الجديد . بل هكذا قامت القرية والحياة الريفية كلها في مصر على أساس التضامن والتعاون والمشاركة في دفع الخطر وجلب المنفعة ؛ وطبع ذلك حياة أهل الريف على شيء كثير من مظاهر النظام والطاعة ، وهما صفتان ضروريتان لكل عمل إجماعي يشترك فيه عدد كبير من الأفراد . ولعل هذا كله هو سر القوة الأولى في حياة القرية المصرية ، وهو الذي استطاعت بفضلها هذه القرية أن تعيش وأن تحتفظ بشخصيتها على مر العصور رغم تغير الزمن وتداول الأيام ، ورغم ما كان من غزوات أتت مصر وغيرت وجه التاريخ



في مظهره ، ولكنها لم تغير أسس الحياة في مخبرها الأصلي ؛ فكانت القرية ، وكان الفلاح ، عنوان الاستقرار في الحياة المصرية ، بل عنوان الدوام والاستمرار في مدينة مصر الزراعية . وهذا ما عبر عنه بعض من لا يتعمقون الأمور بأنه محافظة على القديم !

ولكن ما قيمة هذا الكلام بالنسبة لما نحن بسبيله من إصلاح الحياة الريفية ؟ ربما كان مرجع العلة في مجتمعنا الريفي الحديث ( لا سيما في الدلتا ) أن نظام الري الدائم قلل من أثر ري الحياض وضرورة إقامة القرية فوق كومة مرتفعة . فالأرض لم تعد تغمر بالمياه إلا في مناطق محدودة في جنوب مصر ؛ والقرى أصبح من الممكن أن تقام في مستوى الأرض الزراعية ، دون أن يرفع مكانها على هيئة تل صناعي . وقد أفقدت الحالة الجديدة قرى مصر مقوماً أساسياً من مقوماتها الأولى ؛ إذ لم تعد هناك حاجة لأن يتضافر السكان ويتعاونوا في إقامة تل التراب وحراسته ؛ بل إنهم قد اندفعوا في العهد الحديث إلى تخريبه ونقل أثربته لتسميد أراضيهم الزراعية ، التي ازدادت حاجتها إلى التسميد بسبب استمرار الزراعة طول العام . على أن الظاهرة التي لا ينبغي أن نفعل عنها هي أن إقامة التل كانت بالنسبة للسكان تمثل عملاً إجماعياً يتضافر من أجله الجميع ، على حين أن هدمه ونقل أثربته وأسخته إلى الحقول الخاصة أصبحت الآن عملاً فردياً يقوم على الأنانية والأثرة أكثر مما يقوم على الشعور بواجب التضامن وإيثار الصالح العام . وإلى جانب ذلك فقد كانت القرى القديمة كبيرة الحجم متجمعة السكان ؛ أما في العهد الحديث فقد كثرت العزب والقرى الصغيرة المنتثرة ، وأدى هذا إلى شيء من التفكك في روح الاجتماع في الريف . وعلى من يعالجون الإصلاح الاجتماعي أن يلاحظوا مثل هذه الظواهر الخطيرة في فلاحى مصر : تعاون لم يبق ما يحفز إليه ، وتضامن لم يبق ما يرغم الناس عليه ، وتفكك في المجتمع القروى يقوم على الأثر حيناً ، وعلى اعتزال الجماعة الكبيرة ، وانفراد الجماعة الصغيرة بذاتها حيناً آخر . وتلك كلها معاول هدم خطيرة في حياة الريف . ولا بد لنا في رسم خططنا الإصلاحية أن نعوض أهل القرى وسكان الريف بعض ما فقدوه من مقومات بقيت على الزمن ، حتى أصابها الثورة الحديثة بصدمتها العنيفة التي هزت بناء المجتمع من الأساس . وإذا صح هذا الفهم لأحد أسباب التفكك والانحلال في

مجتمعنا الريفي ، فقد ينفعنا أن نعني بكل ما يردُّ إلى المجتمع روح التضامن والتعاون ؛ فنعمل سكان القرية مثلاً أن تتضافر جهودهم في بعض المشروعات القروية الجديدة من بناء أماكن الاستشفاء أو دور التعليم أو المراكز الاجتماعية أو ردم البرك والمستنقعات أو غير ذلك مما قد يكون على الحكومة المركزية أن تضطلع به لضمان سرعة الإنجاز ، ولكن من الخير أن يُعوَّذ الأهالي أن يشاركونا فيه بما يرد عليهم روح الجماعة ، التي حفظت لمصر كيانها على مر الأعصر وكر الأيام .

كل هذا عن موقع القرية ومكان إقامتها ؛ فأما عن مركزها الجغرافي وعلاقاتها بغيرها من القرى فشأنه أيسر من ذلك . وقد راعى المصريون الأقدمون دواماً أن يتيسر على قراهم أن يتصل بعضها ببعض ؛ وكانت وسيلتهم في المواصلات نهر النيل ذاته من جهة ، ثم تلك الطرق الكثيرة التي تقطع الوادى ودلتاه طولاً وعرضاً ، والتي كانت تتمشى مع الجسور التي تفصل الحياض بعضها عن بعض من جهة أخرى . والواقع أن مصر في تاريخها القديم والوسيط امتازت على الدوام بكثرة هذه الطرق التي تقطع أراضيها من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشرق إلى الغرب في هيئة شبكة صغيرة العيون . ولكن العهد الحديث غيّر من هذه الصورة بعض الشيء ؛ فلم تعد هناك حاجة إلى أن تقسم الأرض إلى مربعات وحياض ، ولا إلى أن يحتفظ بتلك الجسور التي تجرى من فوقها الطرق ؛ وإنما أزيلت الجسور وأزيل معها كثير من سبل الاتصال ، واستعوض عنها بقنوات تجرى كلها في اتجاه عام واحد من الجنوب نحو البحر ، وتتفرع على هيئة مروحة في أرض الدلتا التي تتفتح وتنتشر نحو الشمال . ومهما قيل عن صلاحية الطرق الحديثة التي تجرى فوق جسور القنوات ، فإنها لا تعتبر مسالك قروية بالمعنى الصحيح الدقيق للكلمة ؛ لا سيما أن المشروعات الحديثة لم يراع في شقها أن تخدم القرى ومناطق السكن ، وإنما روعي فيها أن تروى الحقول ؛ ولذلك فإن كثيراً من الطرق التي تسير الترع تتحاشى القرى ولا تمر بها ، وإنما تهدف مستقيمة وسط الحقول . وفضلاً عن ذلك فإن ارتباط الطريق البرى بترعة لم تنشأ للملاحة والاتصال ، وإنما أنشئت لغرض آخر هو الرى ، قد خرج بالمواصلات البرية في ريف مصر عن هدفها الأصلي ، وانحرف بها عما كان ينبغي أن تسخر له من خدمة القرى



وتوصيلها بعضها ببعض . لذلك فإن معظم طرق الريف لا تزيد عن أنها مسالك قديمة جرى عليها الزمن ، وطغت عليها مطالب الزراعة والرى الحديثة ، فهي لا تصلح لعصر أهم ما فيه تقصير المسافات وتوثيق الصلة بين الناس ، وربط أركان الريف وزواياه المنعزلة بعضها ببعض . . . وفي هذا كله مجال فسيح لمن يريد الإصلا ح .

وأما عن موارد البيئة المصرية وما تجود به من مواد لبناء القرى ومساكن الريف ، فمن المفيد أن نلاحظ أن ظروف المناخ في مصر ليست من القسوة بما عليه الحال في مناطق أخرى من العالم . لذلك لم يجهد المصريون أنفسهم في أن يقيموا مساكن قوية تقيهم غوائل الطقس وتقلباته ؛ وإنما اكتفوا بإقامة مساكن بسيطة تقيهم حرارة الشمس ووهجها حين ترتفع في الصيف ، وشدة الريح وثورتها حين تعصف في بعض أيام الشتاء . وكانت مصر فقيرة في الأخشاب ، فاقتصدت في استخدامها إلى أبعد الحدود . واكتفى المصريون بأن يقيموا منازلهم ومساكنهم من اللبن والطين المحفف . وكان هذا الطين مناسباً جداً لأحوال المناخ لأنه موصل رديء للحرارة ؛ فهو لا يسخن في الصيف ولا يبرد في الشتاء ؛ لذلك وجد المصريون فيه مادة مناسبة جداً لمناخ بلادهم القارى . ولعل من الطريف أن نلاحظ أنه في مصر القديمة كانت مساكن الفراغة نفسها تبنى من هذا اللبن ؛ أما الحجر فلم يكن يبنى به غير المعابد والهيكل والمقابر وما إليها من بيوت الله ودور البقاء . ولعل هذا هو السر في أنه لم يبق لنا من آثار السكن القديم في مصر غير القليل . وقد بنيت قرى المصريين ومساكنهم على مر العصور من نفس المادة ، لا لسبب إلا أنها أنسب ما تكون للبيئة والمناخ . حتى إذا ما جاء العهد الحديث وانتشر نظام الرى الدائم تغيرت الأحوال ، فكثر الرطوبة في الأرض وارتفع مستوى المياه الجوفية ؛ كما أن بعض القرى كما ذكرنا هجر أهلها الأكوام القديمة وبنوا مساكنهم في مستوى الأرض الزراعية ؛ وذلك كله جعل المساكن عرضة للرطوبة ، وأقل صلاحية للسكنى والإقامة ، لا سيما في أشهر الخريف والشتاء . والواقع أن كثيراً من قرى الريف وبيوته في الوقت الحاضر أصبحت لا تكاد تصلح لسكنى البشر في كثير من أشهر الشتاء ، بسبب الرطوبة الزائدة والأحوال الصحية غير المناسبة ، فضلاً عن تراحم السكان وتكاثرهم بما يفوق طاقة المكان ، ثم تكاثر الحيوان أيضاً

وسكنائه مع الإنسان بحكم ظروف الفلاح التي يلمسها كل من نشأ أو عاش في الريف . لذلك كله لا نكون مبالغين إذا قلنا إن الثورة الزراعية كان لها من الأثر في حياة الريف المعيشية ، ما لا يقل في مداه ونوعه عما كان للثورة الصناعية من أثر في حياة الطبقات العاملة في مدن أوروبا ؛ إذ الواقع أن سكنى الريف في مصر هي اليوم أقل في مستواها الصحي ، بل في مستواها الإنساني ، عما كانت عليه الحال قبل إدخال نظام الري الدائم . وقد تكون هذه من كبريات المعضلات التي يواجهها من يعرضون لإصلاح الحياة في الريف ، خصوصاً أن الحالة تزداد سوءاً يوماً عن يوم . والواجب أن يوجه التفكير في صرف المياه الجوفية توجيهاً لا يقتصر على مراعاة فائدة الصرف للأرض الزراعية ورفع مستوى غلة الفدان ، وإنما يمتد إلى مراعاة ضرورة تحسين الصرف كوسيلة من وسائل تحسين حالة السكنى في الريف . وإذا كان البناء بالبن والطين المجفف قد صلح فيما مضى ، فإنه في الظروف الحاضرة وبنظام الصرف الحالي لم يعد يصلح للسكنى الصحية . ولا بد من معالجة الحال بخفض مستوى المياه الجوفية ، أو بتغيير مادة البناء في إقامة أسس المساكن ، أو بغير ذلك مما قد تتفق عنه حيلة المهندسين (١) .

وأما الناحية الرابعة والأخيرة التي نعرض لها في هذا المقال ، فناحية العلاقات التي تسود بين سكان القرية وتحكم معاملاتهم واتصالاتهم بعضهم ببعض من جهة ، ثم اتصالاتهم كجموعة بالحكومات الإقليمية والمركزية من جهة أخرى . وهنا نعرض بالطبع للأمن والإدارة . وقد رأينا فيما أشرنا إليه من تاريخ نشأة القرية أنها قامت منذ البداية على شركة من المصالح المتشابكة والمنافع المتداخلة ، التي يحرسها تضامن اجتماعي قضت به ضرورات الحياة ومقوماتها الأولى ؛ وقد تمثل ذلك في القرية المصرية حتى في عصور ما قبل التاريخ . لذلك كانت الحكومة أو الإدارة القروية ضرورة من ضرورات الحياة ؛ فكان لكل قرية رئيس ينظم جهود الأفراد ويوجهها في إقامة كومة التراب مثلاً ، وفي الدفاع ضد الفيضان في مواسمه ، وفي تنظيم الدفاع عن القرية ضد ما قد يصيبها من سطو

(١) هناك نواح أخرى من هندسة القرية لا نعرض لها هنا لأنها فنية خالصة ؛ وهي التي تتصل بتصميم القرية وتحديد مواقع مرافقها العامة ورسم شوارعها وغير ذلك مما يحسن أن يترك الكلام فيه للمهندسين .

خارجي ، ثم تيسير اتصالها بالقرى الأخرى بوساطة القوارب أيام الفيضان أو الطرق أيام انحسار الماء ، وغير ذلك من مرافق الحياة القروية التي تركزت فيما بعد في نظام الإدارة المعروف وعلى رأسه العمدة والمشايخ . ولقد كانت سلطة الإدارة القروية في تاريخ مصر الطويل سلطة حقيقية مستمدة من مصالح أهل القرية وممثلة لأرادتهم في صورة واحدة أو صور تتشابه وتكرر من قرية إلى قرية . وبقيت الحال على ذلك ، فيما يبدو ، خلال معظم فترات التاريخ ، وإن تغيرت بعض تفاصيلها من عصر لعصر . ولكن المهم أن هذه الحال قد تغيرت في عهدنا الحديث ، فقويت سلطة الحكومة المركزية على حساب السلطات الإقليمية والإدارات القروية ، وأصبح نظام الإدارة يفرض من العاصمة على البنادر ، ومن البنادر على القرى والداكر ؛ وضاعت سلطة الحكومة القروية وهبتها في أعين أهل القرية إلى حد كبير ، وأصبح العمدة مثلاً يتقرر تعيينه أو إعفاؤه عن طريق السلطات المركزية العليا ، فلا يستند اختياره والاستغناء عنه إلى إرادة أهل القرية إلا استناداً عريضاً أو شكلياً في كثير من الأحيان . وفي هذا مساس خطير بأساس هام من أسس القرية والحياة القروية التي عرفتها البيئة المصرية قبل الثورة الزراعية الحديثة . وقد أضعفت الحالة الجديدة ثقة المحكوم بحاكمه في القرية من جهة ، وجعلت صلة الحاكم القروي برجال الحكومة الإقليمية أو المركزية أهم في نظره وأدنى إلى منفعته في بعض الأحيان من صلته بأبناء القرية ذاتها . وفي ذلك فساد يمس الأصل والأساس ؛ ولا يمكن إصلاحه إلا بإعادة السلطة إلى القرية ، بحيث يكون بناء الإدارة قائماً على القرية ( الناحية ) فالإقليم ، فالحكومة المركزية ، وبحيث تستند هذه الأخيرة في سلطتها إلى السلطات المحلية والقروية ، ولا تستمد القرية سلطانها من المدينة كما هي الحال الآن . ولكن قصة الإدارة في مصر قصة طويلة ، وقد تختلف فيها آراء المصلحين . من كل هذا يتبين لنا أن موضوع القرية المصرية وإصلاحها موضوع خطير معقد ، يزيد من خطورته وتعقيده أنه يكاد يشمل الحياة المصرية في مجملها ، وأنه يستلزم دراسة واسعة وعميقة لحياة مصر التقليدية . . . تلك التي يعرفها المؤرخون ، ويعنى بها الذين يدرسون حضارة البشر ، ويحرصون على ما فيها من تراث جميل . ويريف مصر من هذه الناحية يمثل أقدم بقعة في الأرض اتصلت فيها الحياة الدائمة المستقرة ، والحضارة القائمة المستمرة ، قد جباه الله بنيل كريم

يفيض بالخير ويجدد الحياة في كل عام ، وهدى الله أهله إلى أن يعيشوا متكافئين متضامنين ، في قرى آمنة ، تجتمع فيها الخلق ، واستجاب الفرد لمقتضيات التضامن الاجتماعي ، الذي هو خير ما تتكشف عنه نفس إنسان . وإذا كان صحيحاً أن الله قد جعل من مصر كنانته في الأرض ، فقد شاءت حكمته أن يخرج من سكان قرى مصر أمة عريقة ومجتمعاً عرف كيف يحتفظ بوحده وكيانه وطابعه الحضارى المميز خلال قرون وقرون . وليس عجيباً في هذا المجتمع أن تكون القرية قد بقيت على الدوام نواة النظام الاجتماعي ودعامته التي يستند إليها بناء الأمة ، وأن يكون ما أصاب مدائن مصر وعواصمها من تغيير وتبدل في مظهر المدينة في بعض العهود لم يستطع أن يححو ما رسمته الطبيعة ، ولا أن يهدم ما بنته يد الإنسان في ريف مصر . ومع ذلك فليس من الحق ولا من الإنصاف أن تفسر ثبات الحياة في الريف وقراه بأنه جمود أو تشبث بالقديم لايفيد ولا يغني في العصر الحديث ؛ فقد يكون في هذا الذي نسميه قديماً بعض ما ينفع في حاضر مصر ومستقبلها ؛ بل قد يكون من الخير أن ننتبه للأمر فلا نندفع في التغيير والتبديل لمجرد التغيير والتبديل ، ولا ندع هذا التصدع الذي أصاب المجتمع في أعقاب ثورته الزراعية الحديثة يستمر على غير هدى وفي غير ضابط . ومن يدرينا ! فقد يكون هذا التصدع الذي أصاب حياتنا الريفية والقروية منذ قرن أو يزيد ، والذي أشرنا إلى أمثلة منه في هذا المقال ، سبب العلة في ضعف مجتمعنا المصرى في العهد الحديث . وقد تكون الثورة الزراعية ، على ما فيها من خير وبركة ، قد سارت بنا دون أن نحس إلى انقلاب خطير في حياة مجتمعنا الريفي ، لا يدرك مداه إلا من درس تاريخ هذا المجتمع ومراحل تطوره دراسة جدية عميقة . وإذا كان هذا كله صحيحاً — وهو ما نخشاه خشية محققة — فإن أمر الإصلاح الاجتماعي والريفي في مصر يخرج عن كونه مجرد أمر يتوقف على الإرادة الطيبة والهمة الصادقة والرغبة الأكيدة في تحقيق الخير والحق . . . يخرج عن ذلك إلى أنه أمر خطير يستلزم دراسة عميقة دقيقة ، لا لشؤون المجتمع في الوقت الحاضر فحسب ، وإنما كذلك التاريخ المجتمع في عصوره وأطواره الماضية . وإذا جاز لغيرنا من الأمم ذات لتاريخ القصير أن تعرض عن الماضي ، فلا تعنى به في رسم خططها الإصلاحية للمستقبل ، فإن ذلك لا يجوز بالنسبة لمصر ومجتمعها الذي يمتد

بأصوله إلى الماضي البعيد . بل قد يكون إهمال الماضي في نظر كثير من الناس جرماً لا يغتفر ، وخسارة لا تعوض ؛ ففي تاريخ مصر ومجتمعها كثير من الثروة والتراث الطيب ؛ وفي ذلك التاريخ عبرة ودروس لمن شاء أن يعتبر أو يتعلم . . . وربما كان أول هذه العبر والدروس أن النهضة الزراعية الحديثة لا تسير بنا بالضرورة في الطريق القويم ، وأن الشر في حياة الريف يزداد يوماً عن يوم . وقد لا ينقذنا من الكارثة إلا أن نردّ إلى حياة الريف شيئاً مما يعلمنا التاريخ . . . فنبتع فيه من جديد ، وفي صورة جديدة تسير الزمن ، روح التضامن والتعاون التي قامت على تأسيسها القرية المصرية في عهودها الأولى ، ونقيم حياة القرية على أساس جديد من المنافع المحلية المشتركة والمصالح المتبادلة والزراعة الاستقلالية في الحكم والإدارة . فنردّ بذلك كله إلى القرية اعتبارها المسلوب ، ونعود بها إلى ما كانت عليه أول الأمر ، وإلى ما كانت عليه في عهود عظمة المجتمع المصري وازدهار حياته بصفة خاصة ؛ ونجعل من القرية بحق نواة المجتمع تدور من حولها أفلاك نشاطه ، وتستند إليها دعائم كيانه ووجوده . . . بل نجعل منها رمز الخلود في روح مصر علة أن يبعث فتياً وأن ينشر قوياً ، وعل مصر الخالدة أن تبقى على الزمن وتجده ما بقيت على الأيام وتقبلها ، فتعيد في مستقبلها بعض ما كان لها من سيرة خالدة في ماضيها المجيد

سليمان مزين